



سيمينار معهد التخطيط القومي

لقاءات الثلاثاء موسم 2019-2020

مصر والدائرة الإفريقية ... تنمية شاملة ومستدامة واعدة

الحلقة الأولى

"شبكة التجمعات الاقتصادية في القارة و جدوى التكامل"

المتحدثان

الدكتور/ عزمي خليفة

عضو المجلس النوعي للدراسات المستقبلية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

مستشار المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

عضو مجلس أمناء ومركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

الدكتورة/ سالي فريد

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

الثلاثاء 15 أكتوبر 2019

أعضاء تحرير الحلقة الأولى

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى

المنسق العام

د. م. بسمه محرم الحداد

مساعد المنسق العام

أ. أحمد إبراهيم عبد الحميد

أ. ريهام عفيفي

متابعة العرض

د. سالي محمد فريد

" التجمعات الاقتصادية في القارة الأفريقية وجدوى التكامل "

أولاً: التكتلات الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية

توجد ثمانية تكتلات اقتصادية معترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي وهي: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، والجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (SADC)، وجماعة شرق أفريقيا (EAC)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، واتحاد المغرب العربي (UMA).

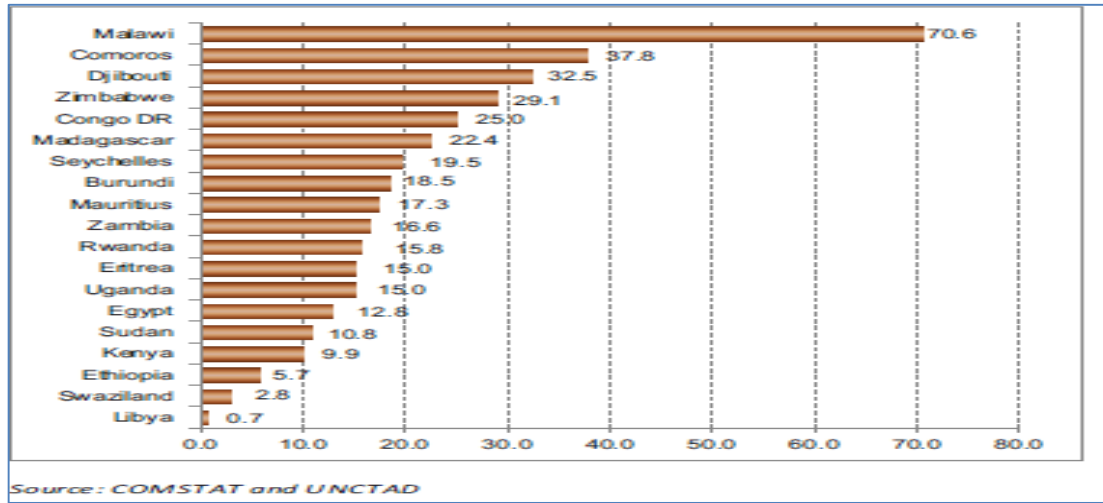
بعد مباحثات ومفاوضات مع جماعة تنمية الجنوب الأفريقي SADC والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA، وجماعة شرق أفريقيا EAC، تم التوصل لاتفاق بشأن تكوين منطقة التجارة الحرة بين بلدان المنظمات الثلاثة. ويبلغ اقتصاد التكتلات الاقتصادية الثلاثة نحو 1,3 تريليون دولار بنسبة 60% من إجمالي اقتصاد القارة ويضم 26 دولة أفريقية أي ما يقرب من نصف عدد دول القارة.

1. السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

تسعى الكوميسا إلى تنشيط التجارة الإقليمية وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الأفريقية. وخلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ووضع قانون مشترك للاستثمار بالإضافة إلى تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال. والتعاون في المجالات الزراعية والأمن الغذائي من خلال إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية، والتعاون في مجالات النقل والمواصلات وتجارة الخدمات والترانزيت وغير ذلك من مجالات الصناعة والطاقة الزراعية والثروة الحيوانية.

وهناك 15 دولة من الدول الأعضاء تطبق إعفاءً كاملاً (في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا) على وارداتها من كافة السلع من باقي الدول الأعضاء في منطقة التجارة تلك الدول هي: جمهورية مصر العربية، كينيا، السودان، موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، ملاوي، جيبوتي، زامبيا، رواندا، بوروندي، جزر القمر، ليبيا وسيشل وأوغندا، وتتبادل مصر وإريتريا إعفاءات من الرسوم الجمركية بواقع 80 % وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل. كما تتبادل مصر وأثيوبيا تخفيضاً جمركياً بواقع 10% ولا تطبق أي من سوازيلاند أو الكونغو الديمقراطية أية إعفاءات جمركية.

نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التكوين الرأسمالي في دول الكوميسا

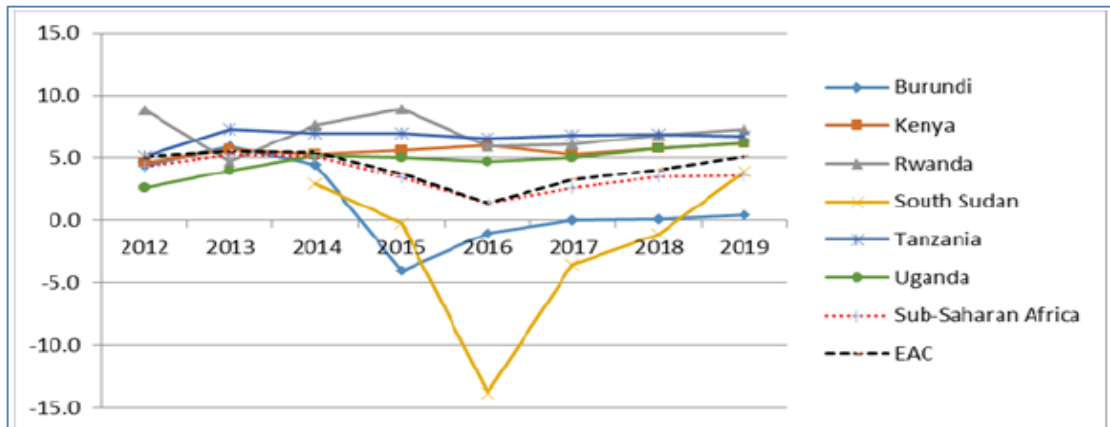


2. تجمع شرق أفريقيا

تهدف تلك الجماعة لتعزيز نطاق التعاون بين الدول الأعضاء في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المشتركة. وقد قامت جماعة شرق أفريقيا بوضع إطار قوي للشراكة الإستراتيجية مع العديد من الكيانات المانحة الدولية للحصول على الدعم المالي والفني ومن تلك الجهات البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي ووكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا)، واللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، وبنك تنمية شرق أفريقيا، وكالة تنمية المملكة المتحدة، والوكالة النرويجية للتنمية ووكالة التنمية الهولندية.

وقد حققت جماعة شرق أفريقيا عدداً من الانجازات خلال الفترة (2015-2018)، فقد أصبح من السهل تحويل عملات أي من كينيا وأوغندا وتنزانيا إلى عملة الدولة الأخرى بالإضافة إلى القيام بالإعداد لوضع ترتيبات مالية أخرى. وفتحت بورصة نيروبي أبوابها أمام المستثمرين من تنزانيا وأوغندا بحيث أصبح من السهل على رجال الأعمال في البلدين شراء أسهم في الشركات الكينية. وتم بالفعل إقرار جواز سفر موحد للجماعة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012-2018)

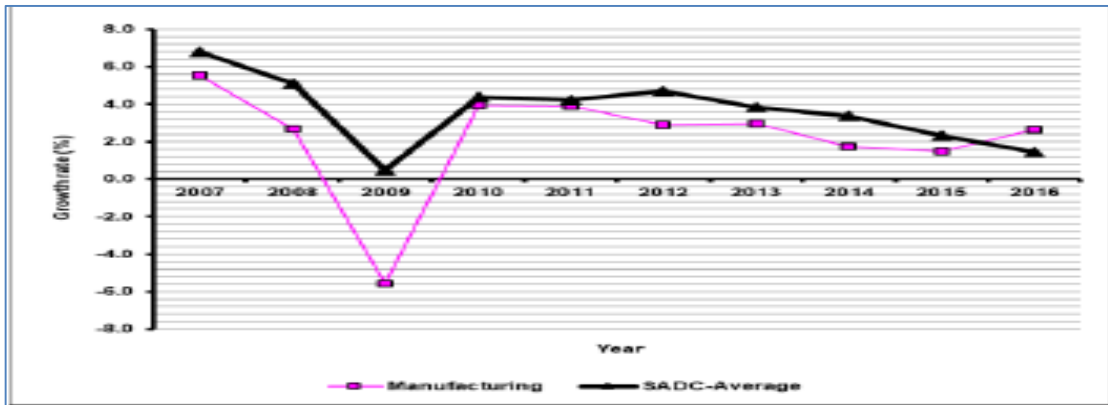


3. جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك)

يهدف التجمع إلى خفض معدلات الفقر عن سكان الإقليم وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لسكان جنوب إفريقيا ومساندة الفئات الاجتماعية الفقيرة من خلال تحقيق التكامل في الإقليم بالإضافة إلى تحقيق تكامل المؤسسات السياسية وتعزيز الأمن والسلام من خلال الاعتماد على الذات والتعاون المشترك للدول الأعضاء كي يتم التوظيف الكامل والاستغلال الأمثل للموارد في الإقليم.

يعد سادك نموذجاً للتعاون القطاعي بأن تختص كل دولة من الدول الأعضاء بمسؤولية محددة عن قطاع معين فتعتبر زيمبابوي مسؤولة عن الأمن الغذائي في المنطقة، أما أنجولا فهي مسؤولة عن مشروعات الطاقة، ومهمة سوازيلاند تتركز في تدريب القوى العاملة، بينما تقوم بتسوانا بإعداد الأبحاث بهدف القضاء على أمراض الحيوان، أما ليسوتو تهتم بأبحاث التربة وأخذت تنزانيا على عاتقها عبئ التنمية الصناعية إلى جانب اهتمام ملاوي بمجال تنمية الثروة السمكية والغابات والثروة الحيوانية، واقتصر دور ناميبيا على مجال التعدين، وموزمبيق على مجال النقل والمواصلات وذلك لما لها من موقع إستراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي وبالتالي تمر عبر موانئها عمليات التجارة للدول الحبيسة في المنطقة للعالم الخارجي خاصة زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا.

معدل النمو الاقتصادي في السادك



ثانياً: مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي

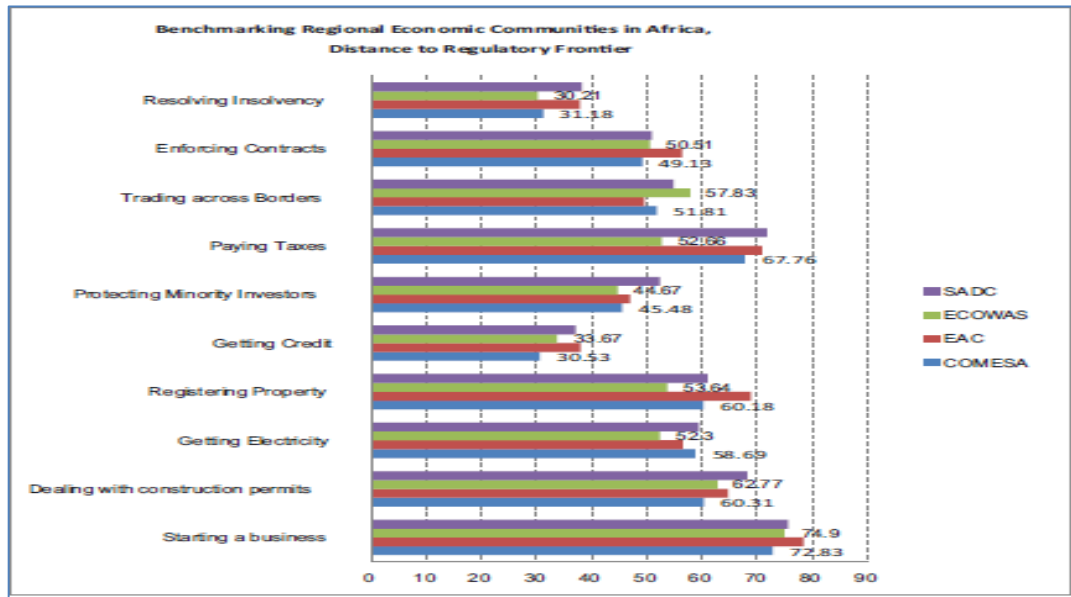
يتكون المؤشر من خمسة أبعاد، تغطي الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لتكامل أفريقيا. وتم الاعتماد على ستة عشر مؤشر يعبروا عن الخمسة أبعاد الخاصة بحساب مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي. تستند الأبعاد والمؤشرات التي تم اختيارها للمؤشر إلى معاهدة أبوجا وإطارها التشغيلي. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر (منخفض) وواحد صحيح (مرتفع).

جاء مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي Africa Regional Integration Index نتاج للتعاون بين الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لتقييم مدى التقدم المحرز في التكتلات الاقتصادية الثمانية والتعرف على مواطن الضعف بها.

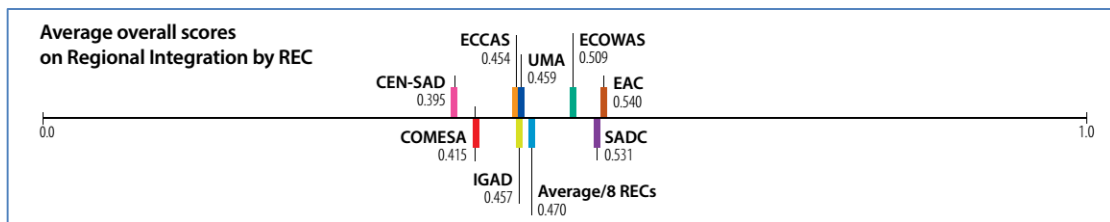
يغطي المؤشر الدول الأعضاء في ثمانية تكتلات اقتصادية معترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي وهى: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، والجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (SADC)، وجماعة شرق أفريقيا (EAC)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، واتحاد المغرب العربي (UMA).

مؤشرات التكتلات الاقتصادية في منطقة التجارة الحرة الثلاثية

أنه على مستوى حل المشكلات يأتي تكتل الياك في المرتبة الاولى يليه تكتل السادك بنسب متقاربة للغاية، وعلى مستوى ابرام العقود يحقق الياك القيمة الاعلى، وعلى مستوى تسهيلات التجارة عبر الحدود يعتبر الايكوس الأعلى يليه الكوميسا، وعلى مستوى دفع الضرائب يعتبر السادك الأعلى يليه الياك، وعلى مستوى حماية المستثمرين يعتبر تكتل السادك الأعلى، وبالنسبة للحصول على الائتمان يأتي الياك في المرتبة الأولى، وعلى مستوى الحصول على الكهرباء يأتي السادك في المرتبة الأولى، وأخيرا على مستوى البدء في المشروع يعتبر الياك الأعلى في قيمة المؤشر.



مؤشر التكامل الاقليمي الأفريقي في التكتلات الاقتصادية الأفريقية



سجل متوسط قيمة مؤشر التكامل الاقليمي الأفريقي في التكتلات الاقتصادية الثمانية (0.470)، ومن ثم فقد جاء متوسط قيمة مؤشر التكامل الاقليمي الأفريقي أقل من النصف في مدى تراوح

بين (0 إلى 1) مما يشير بشكل عام إلى أن التكامل في الأقاليم الأفريقية يمكن أن يحرز تقدم بشكل ملحوظ.

وبالنسبة لقيم المؤشر في التكتلات الاقتصادية الأفريقية فيلاحظ التالي:

- كانت جماعة شرق أفريقيا (EAC) في مقدمة التكتلات الاقتصادية الأفريقية بشكل عام (0.540).
- سجلت ثلاثة تكتلات اقتصادية قيماً للمؤشر أعلى من المتوسط وهي: (EAC (0.540، (ECOWS (0.509، (SADC (0.531).
- سجلت خمسة تكتلات اقتصادية قيماً للمؤشر أقل من المتوسط وهي: UMA (0.459)، (IGAD (0.457، (ECCAS (0.454، (COMESA (0.415، (CEN-SAD (0.395).

الأبعاد الخمسة لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي

REC	Trade integration	Regional infrastructure	Productive integration	Free movement of people	Financial and macroeconomic integration
CEN-SAD	0.353	0.251	0.247	0.479	0.524
COMESA	0.572	0.439	0.452	0.268	0.343
EAC	0.780	0.496	0.553	0.715	0.156
ECCAS	0.526	0.451	0.293	0.400	0.599
ECOWAS	0.442	0.426	0.265	0.800	0.611
IGAD	0.505	0.630	0.434	0.454	0.221
SADC	0.508	0.502	0.350	0.530	0.397
UMA	0.631	0.491	0.481	0.493	0.199
Average of eight RECs	0.540	0.461	0.384	0.517	0.381

جماعة شرق أفريقيا هي التكتل الأعلى أداءً بالنسبة للتكامل التجاري والتكامل الانتاجي. والإيجاد هي الأعلى بالنسبة لتكامل البنية الأساسية. والإيكواس بالنسبة لتكامل الاقتصاد الكلي والمالي، وبالنسبة لحرية انتقال الأفراد، حيث حققت كل دول الإيكواس 0.8 وطبقت بروتوكول حرية انتقال الأفراد، والذي يمكن مواطني الإيكواس من السفر لكل الدول الأعضاء بدون تأشيرة.

- جماعة شرق أفريقيا حققت مستوى أعلى من المتوسط بالنسبة لأربعة أبعاد وهي: التكامل التجاري وتكامل البنية التحتية والتكامل الانتاجي وحرية انتقال الأفراد.
- السادك بالنسبة لثلاثة أبعاد وهي: تكامل البنية التحتية، وحرية انتقال الأفراد و تكامل الاقتصاد الكلي والمالي.
- اتحاد المغرب العربي بالنسبة لثلاثة أبعاد وهي: التكامل التجاري وتكامل البنية التحتية والتكامل الانتاجي.
- الكوميسا بالنسبة لبعدين وهما: التكامل التجاري والتكامل الانتاجي.
- الإيكواس بالنسبة لبعدين وهما: حرية انتقال الأفراد و تكامل الاقتصاد الكلي والمالي.
- الإيجاد بالنسبة لبعدين وهما: تكامل البنية التحتية والتكامل الانتاجي.

- سين ساد بالنسبة لبعد واحد وهو: تكامل الاقتصاد الكلي والمالي.
- الإيكاس بالنسبة لبعد واحد وهو: تكامل الاقتصاد الكلي والمالي.

أهم الدول المتكاملة على نطاق واسع داخل التكتلات الاقتصادية الأفريقية

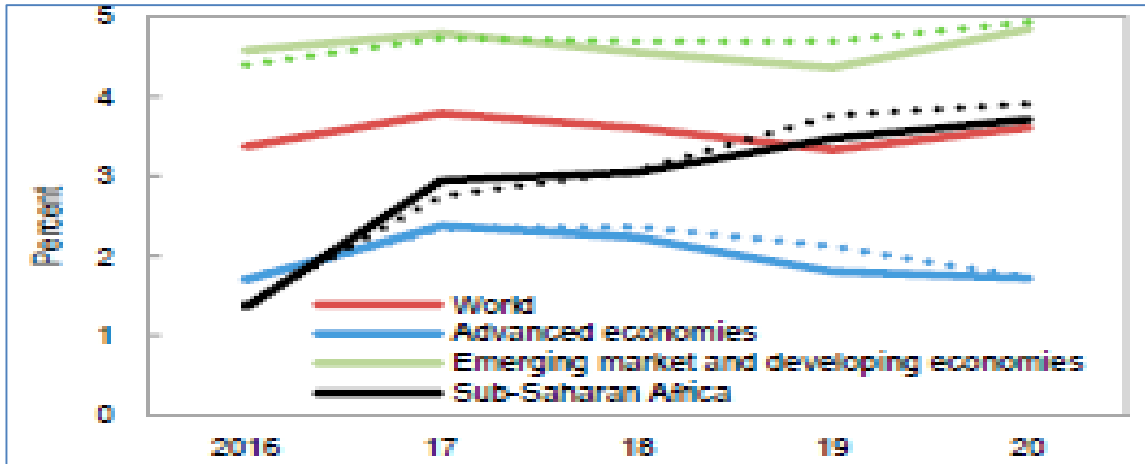
التكامل البيئية التحتية	التكامل المالي والاقتصادي الكلي	حرية انتقال الأفراد	التكامل الاجتاجي	التكامل التجاري	الدولة	التكامل
	✓	✓		✓	كويت ديقوار	سين صاد
	✓	✓	✓		بنين	
✓	✓	✓			توجو	
	✓	✓		✓	السنغال	الكوميسا
		✓	✓	✓	كينيا	
		✓	✓	✓	زامبيا	
	✓	✓	✓	✓	أوغندا	
✓			✓	✓	مصر	
		✓	✓	✓	كينيا	جماعة شرق أفريقيا
	✓	✓		✓	كويت ديقوار	الإيكواس
✓	✓	✓	✓		توجو	
	✓	✓	✓	✓	السنغال	
		✓	✓	✓	كينيا	الإيجاد
	✓	✓	✓	✓	أوغندا	
✓	✓		✓	✓	جيبوتي	
✓	✓	✓	✓	✓	جنوب أفريقيا	السادك
✓	✓			✓	بنسواتا	
✓	✓	✓		✓	ناميبيا	
		✓	✓	✓	زامبيا	

هناك تفاوت فيما استطاعت أن تحققه التكتلات الاقتصادية الأفريقية الثمانية من تقدم، في طريقها نحو تحقيق التكامل الإقليمي. حيث استطاعت بعضها تحقيق تقدم ملحوظ في هذا الصدد، في حين لازال البعض الآخر يواجه عدد من الصعاب التي تعرقل مسيرة تقدمه. حيث تظهر النتائج أنه على الرغم من التقدم المحرز عبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، كانت درجات التكامل في المتوسط في أقل من نصف المقياس. وهذا يشير إلى أهمية المضي قدماً في دفع التكامل الإقليمي الأفريقي بشكل أكبر.

ثالثاً: فاعلية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

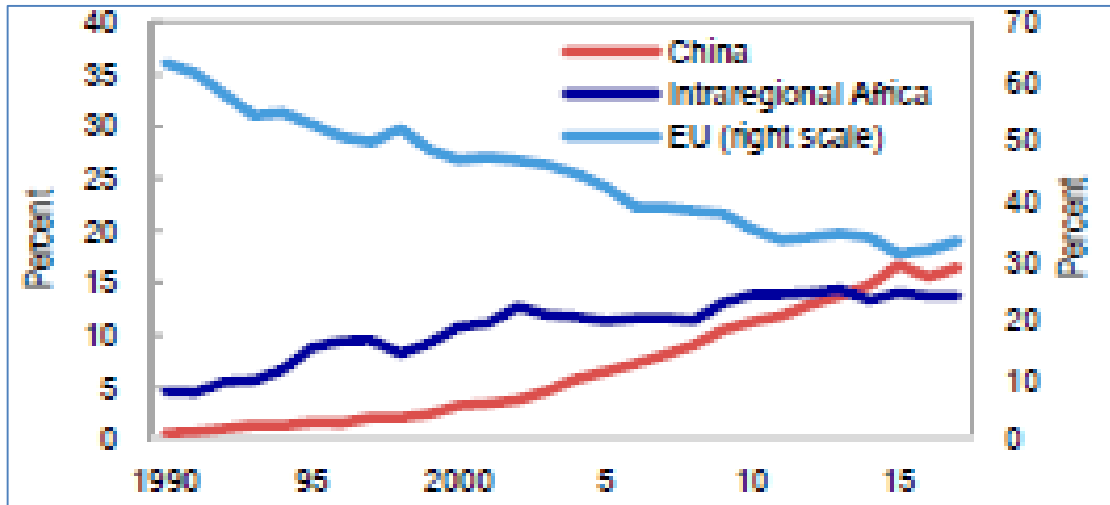
تتمثل أهمية إقامة منطقة التجارة الحرة في أفريقيا في: إنشاء سوق واحدة للسلع والخدمات، مع حرية حركة رجال الأعمال والاستثمار، مما يمهّد الطريق لإنشاء اتحاد جمركي قاري. وتوسيع التجارة داخل أفريقيا من خلال المواءمة والتنسيق بين أنظمة تحرير التجارة داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية وعبر أفريقيا بشكل عام، ومواجهة التحديات التي تعوق التكامل الإقليمي والقاري، وتعزيز القدرة التنافسية التجارية والصناعية من خلال استغلال الفرص المتاحة لزيادة الإنتاج والوصول إلى الأسواق القارية وإعادة تخصيص أفضل للموارد.

معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2020-2016)



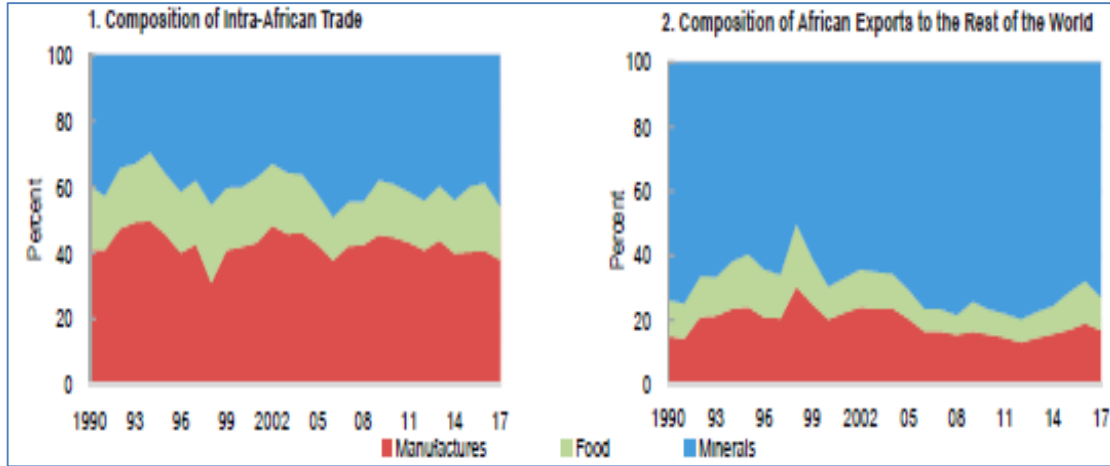
يتضح من الشكل السابق أن دول إفريقيا جنوب الصحراء حققت معدلات نمو استمرت في الارتفاع إلى أن اقتربت من معدل النمو العالمي عام 2019 والذي زاد عن 3% ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4% عام 2020.

التجارة الإفريقية مع أهم الشركاء التجاريين حتى عام 2017



يتضح من الشكل السابق أن التجارة الصينية مع إفريقيا في تزايد خلال الفترة حتى بلغت 30% من إجمالي تجارة إفريقيا مع العالم الخارجي عام 2017، وأيضاً تزايد التجارة الإفريقية الإفريقية حتى وصلت إلى 20% من إجمالي تجارة إفريقيا عام 2017، في حين يتناقص نصيب الاتحاد الأوروبي من التجارة الإفريقية، ولكنه لا يزال يرتفع عن نصيب الصين ونصيب التجارة البينية الإفريقية ليمثل 35% من إجمالي تجارة إفريقيا عام 2017.

التوزيع القطاعي للتجارة البينية الأفريقية مقابل الصادرات الأفريقية الخارجية عام 2017



يتضح من الشكل السابق أن السلع المصنعة تمثل 40% من إجمالي التجارة البينية الإفريقية، والغذاء يمثل 20%، والمعادن تمثل 40%، في حين أن صادرات إفريقيا الخارجية تسيطر عليها المعادن، حيث أنها تمثل 80% من إجمالي الصادرات الإفريقية، ويمثل الغذاء أقل من 10% والسلع المصنعة ما يزيد عن ذلك قليلاً.

رابعاً: دور مصر في منطقة التجارة الحرة

يتضمن الاتفاق الذي سعت مصر إلى توقيعه بين التكتلات الثلاثة إلى التعاون في ثلاثة محاور أساسية وهي تكامل الأسواق، والتنمية الصناعية بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية. ومن مزايا هذا التكتل الكبير أنه سيتيح ميزة تفضيلية لنفاذ السلع والمنتجات بسهولة ويسر دون تعقيد، إلى جانب الإسهام في رفع حجم الأعمال التجارية، وزيادة الاستثمار والاستفادة من تحسين نظام الموانئ التجارية، مما يساعد على خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية نتيجة إزالة كافة القيود الجمركية. كما أنه يوفر مصادر بديلة أمام الصناعة المصرية لاستيراد المواد الخام اللازمة معفاة من الجمارك. هذا إلى جانب الاستفادة من قواعد المنشأ ومعالجة المشاكل التجارية وفض المنازعات. بالإضافة إلى تبادل عروض التخفيضات الجمركية بين الدول الأعضاء. ومن الجدير بالذكر أن قطاع الاتفاقات التجارية المصري قد أعد قوائم مبدئية للعروض آخذاً في الاعتبار صادرات وواردات مصر إلى ومن التكتلات الثلاث من الخطوط التعريفية وكذا حجم الإنتاج لبعض الدول بالقطاعات ذات الميزة التنافسية، مما يؤدي لزيادة التواجد المصري بالأسواق الإفريقية.

1. العلاقات التجارية المصرية الأفريقية

تحرص مصر على إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية، بما يعيد التوازن في علاقاتها التي كانت سائدة على صعيد كثير من القضايا والملفات، وفي مقدمتها العلاقات المصرية – الأفريقية، من خلال: زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، وزيادة حجم الاستثمارات المصرية في أفريقيا.

بلغ حجم الصادرات المصرية لدول أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2014 نحو 1.5 مليار دولار ارتفعت إلى 1.7 مليار في عام 2017، وهو ما يمثل 8% من إجمالي صادرات مصر للعالم، و58% من إجمالي صادرات مصر لإفريقيا عام 2017. وأما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت واردات مصر من دول إفريقيا جنوب الصحراء من حوالي 740 مليون دولار في عام 2014 إلى 966 مليون دولار عام 2016، ثم ارتفعت إلى مليار و227 مليون دولار عام 2017. وهو ما يمثل نحو 1.6% من إجمالي واردات مصر من العالم وحوالي 45% من إجمالي واردات مصر من إفريقيا.

2. تطور الاستثمارات المصرية الإفريقية

بلغ حجم الاستثمارات المصرية في القارة الإفريقية حتى عام 2017 نحو 7.9 مليارات دولار موزعة على 62 مشروعاً، وقد ارتفع لنحو 10.2 مليارات دولار عام 2018، وتشمل تلك الاستثمارات قطاعات البناء والتشييد والمواد الكيميائية والتعدين والمستحضرات الطبية والدوائية والاتصالات والمكونات الإلكترونية والخدمات المالية، في حين يبلغ حجم الاستثمارات الإفريقية في مصر 2.8 مليار دولار، وتتوزع على كل من قطاعات الزراعة والصناعة والمالية والخدمات والسياحة والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبذلك، فإن مصر هي المستثمر الأكبر، وتعد كل من "الجزائر، والسودان، وليبيا، ونيجيريا، والمغرب، وإثيوبيا، وسوازيلاند، وتنزانيا، وكينيا، وكوت ديفوار" من أهم الوجهات المصرية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

وتحرص القيادة السياسية المصرية على الاسراع بدخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز النفاذ بهدف تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين دول القارة والوصول بها لمرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة لوضع القارة السمراء في مكانتها الطبيعية على خريطة الاقتصاد العالمي، حيث أن تنمية علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين مصر والدول الإفريقية تأتي كأولوية أولى للقيادة المصرية. حيث أن إنفاذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيسهم في تنمية حركة التجارة البينية الإفريقية، وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي الأفريقي بعد إزالة العوائق الجمركية بين الدول الإفريقية إلى جانب زيادة معدلات النمو الصناعي وتحقيق التنمية التكنولوجية وهو ما يمكن دول القارة من المنافسة على الساحة الاقتصادية الدولية.

خامساً: محددات مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يهدف الاتفاق إلى تحقيق الآتي:

أولاً: إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة الإفريقية، وخلق سوق لكافة السلع والخدمات داخل القارة، خاصة أن حجم السوق سيضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 3 تريليونات دولار.

ثانياً: إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي وتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج، وفي مرحلة لاحقة إعلان اتحاد الدول الإفريقية.

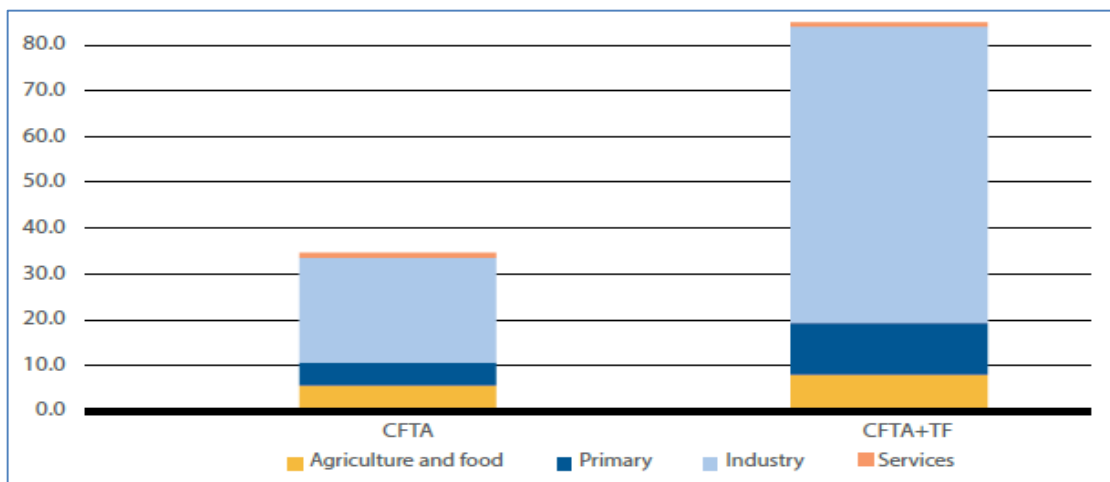
ثالثاً: زيادة التجارة بين الدول الأفريقية التي تسير بمعدلات أقل من العالم وتبلغ 20% فقط بينما تبلغ التجارة بين دول أمريكا اللاتينية 19% والأسوية 51% وأمريكا الشمالية 54% أما بين الدول الأوروبية فيبلغ 70%، وفقاً لبيان الاتحاد الإفريقي.

إنه بموجب التوقيع على هذه الاتفاقية فإن الدول الأعضاء ستستفيد من إقامة منطقة التجارة الحرة الجديدة بصورة تدريجية، تبدأ بتحرير التجارة السلعية، حيث تنص الاتفاقية على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمنح كل دولة عضو معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة لمثيلاتها من المنتجات المحلية، هذا فضلاً عن إلغاء رسوم الواردات وإلغاء القيود غير الجمركية وأي رسوم ذات أثر مماثل من شأنها التأثير سلباً على تدفق التجارة البينية. إن الاتفاقية تلزم الدول الموقعة بعدم فرض أية قيود كمية على الصادرات أو الواردات، وكذا اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتعاون الجمركي والتدابير الخاصة بمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

سادساً: فرص ومكاسب إقامة منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا

إن نجاح عملية التكامل الإقليمي بين الاقتصادات الأفريقية يعتمد أيضاً بشكل رئيسي على الحد من الحواجز غير الجمركية في السلع والخدمات، ومواءمة قواعد المنشأ عبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية والذي يعتبر ضروري لتحقيق CFTA بشكل كامل، كما أن إجراءات تيسير التجارة تستحق اهتماماً خاصاً لتحفيز التجارة البينية الأفريقية. وإذا تم إحراز تقدم على مستوى تخفيض تكاليف التجارة بالتوازي مع القضاء على الحواجز الجمركية على البضائع داخل أفريقيا فإن حصة التجارة البينية الأفريقية يمكن أن تزيد أكثر من الضعف بحلول عام 2022، مع زيادة نسبة المنتجات الصناعية كما يتضح من الشكل السابق. وعلى المستوى القطري، جميع الاقتصادات الأفريقية سوف ترى نتائج إيجابية بالنسبة لحجم الصادرات والدخل الحقيقي.

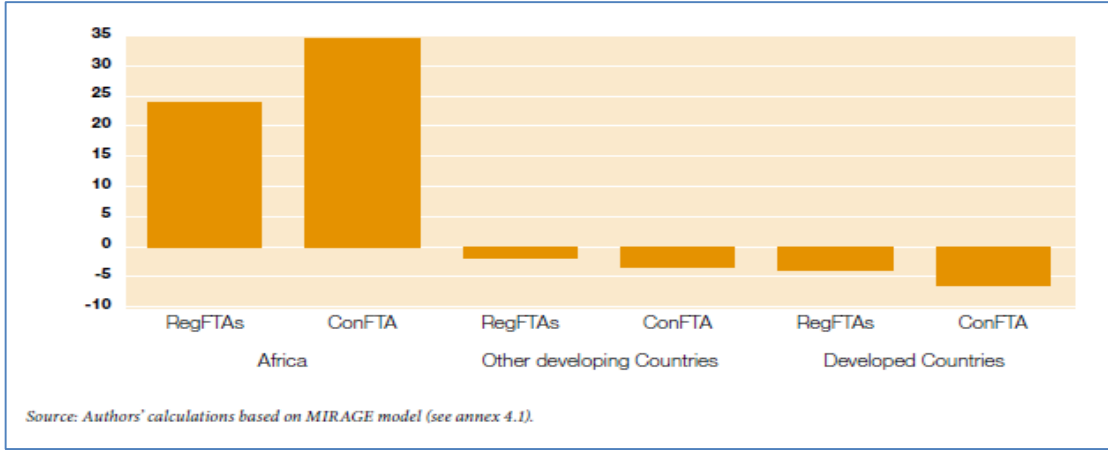
التغير في حجم التجارة الأفريقية البينية وفقاً لتطبيق CFTA في مقابل CFTA وتسهيلات التجارة TF عام 2022 (بالبليون دولار)



ولكن قد يصل المكسب من إنشاء CFTA إلى النصف فقط نتيجة أن بعض الاقتصادات ترى أن مستوى الدخل الحقيقي بها سينخفض، وأحد أسباب ذلك أنه غالباً ما تمثل الإيرادات الجمركية مصدراً رئيسياً من الدخل للحكومات الأفريقية، وبالتالي فإن إزالة الحواجز الجمركية يترتب عليه

حتما خسارة العائد، ولكن عندما نأخذ في الاعتبار تدابير تيسير التجارة، أي بحساب الوقت الذي تقضيه السلع في الموانئ الأفريقية فضلا عن زيادة كفاءة الإجراءات الجمركية للضعف، سوف يتحسن الوضع إلى حد كبير، وسيقابل فقدان الدخل الحقيقي المحتمل لعدد من البلدان الأفريقية، كما أن حجم التجارة البينية الأفريقية من السلع الصناعية سوف يزداد، وتحسن التجارة عبر الحدود، وبالتالي فإن الإزالة الكاملة للحواجز الجمركية وما يرافقه من تدابير تيسير التجارة، سوف يؤدي إلى زيادة حصة السلع الصناعية من التجارة البينية الأفريقية إلى حوالي 70%.

التجارة البينية الأفريقية في حالة CFTA عام 2022



بمقارنة مستوى التجارة البينية الأفريقية في حالة إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية RegFTA، فإن حجم التجارة البينية سوف يرتفع بمقدار 23,6 بليون دولار أمريكي أي بنسبة 35,7% عام 2022. أما إذا تم إنشاء CFTA سيرتفع حجم التجارة البينية ب34,6 بليون دولار أي بنسبة 52,3% عام 2022. وأيضا كنتيجة لإنشاء CFTA سوف تنخفض صادرات أفريقيا إلى باقي دول العالم بحوالي 9,4 بليون دولار أمريكي، وسيقابل ذلك بزيادة في التجارة البينية الأفريقية. وعموما فإن إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية أو إنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى القارة ككل سترتب عليه خلق تجارة على مستوى العالم.

سابعاً: التحديات أمام منطقة التجارة الحرة الأفريقية

تحدي التمويل: حيث تواجه القارة العديد من التحديات الاقتصادية التي تجعل من تمويل هذه الاتفاقية من التحديات الرئيسية التي تواجه الإرادة الجماعية الأفريقية في تنفيذها لهذه الأهداف التي تضمنتها الاتفاقية.

تعاني منطقة التجارة القارية من عدم وجود نظام مؤسسي مستقل عن الدول الأعضاء بالإضافة إلى ضعف آليات اتخاذ القرارات.

يتسم النمط السائد للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء بعدم المساواة فيما بينهم، أي أن جل المزايا الاقتصادية تكون في صالح الدولة القطب في الكتلة. وتعدد الأمثلة على ذلك: جنوب إفريقيا في منظمة "سادك"، والكونغو الديمقراطية في منظمة "إيكاس"، وكينيا في منظمة "جماعة شرق إفريقيا".

وجود خلافات سياسية بين أعضاء التكتلات من أبرزها النزاعات الحدودية مما أدى إلى ظهور تداعيات سياسية سلبية ألفت بظلالها على عمليتي التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

عدم نضوج المؤسسات الأفريقية، حيث يوجد مؤسسات مالية وتمويلية وتشريعية وتنفيذية في العديد من التكتلات الاقتصادية بدون إمكانيات مادية كافية أو مؤهلات بشرية قادرة على تنفيذ الأهداف الطموحة البعيدة المنال.

ضعف حجم الأسواق المحلية لمعظم الدول الإفريقية بسبب انخفاض دخل الفرد ومن ثم القوة الشرائية، وارتفاع فاتورة الواردات لكثير من السلع الاستهلاكية في ظل غياب نسبي للإنتاج المحلي المعتمد على المدخلات المحلية، بالرغم من توافر كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام صناعات محلية متخصصة في العديد من تلك السلع.

ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول الإفريقية في مجال المعاملات الاقتصادية متعددة الأطراف، حيث أن معظم صادراتها تعتمد على المواد الأولية (زراعية - تعدينية .. إلخ). كما أن معظم تعاملاتها في تلك الصادرات يتم مع الدول الصناعية بينما تجارتها البينية ضئيلة، بما يفقدها ميزات التفاوض في مسائل العرض ومستويات الأسعار وشروط التعاقد.

تعاني إفريقيا من تدني مستوى البنى التحتية بل وانعدامها في العديد من المناطق مما يؤدي إلى صعوبة النقل والشحن للبضائع وارتفاع تكلفته. وقد أكد -على سبيل المثال- أحد تقارير الأمم المتحدة المتخصصة أن وجود شبكة بنية تحتية في إفريقيا أهم بكثير من إزالة القيود على التجارة.

التوصيات

- زيادة حجم الاستثمارات في الدول الموقعة على الاتفاقية حيث تعتبر هذه الدول هي الأكثر تشجيعاً وتنفيذاً للاتفاقية.
- عمل دراسات متعمقة وبمشروعات واستثمارات في مجالات محددة تكون جاهزة وقيد التنفيذ في حال التنفيذ الكامل للاتفاقية، من خلال إرسال بعثات لدراسة السوق في الدول الإفريقية وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في دراسة الأسواق والفرص الاستثمارية المتاحة والمستقبلية في هذه الدول.
- التوسع التجاري والاستثماري مع التكتلات الإفريقية الفاعلة في اتفاقية التجارة الحرة القارية (الكوميسا - السادك - الاياك) مما يحقق المصالح في حال تفعيل الاتفاقية من عدمه.
- البحث عن حلول غير تقليدية مثل تفعيل استخدام سلاسل القيمة Value Chain لمنتجات الدول الإفريقية المتمثلة في المواد الأولية.

استهل السفير د. عزمي خليفة حديثه بالإشارة إلى أهمية الأبعاد السياسية في أي تكتل اقتصادي، وأن أي تجمع اقتصادي لابد وأن يكون له رؤية سياسية وأهداف اقتصادية تسعى إلى تحقيق رفاهية المواطن.

وقد نشأت منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 بهدف سد الفراغ السياسي الذي خلفه الاستعمار في القارة، والتي لاتزال مقسمة إلى أقاليم فرعية منذ فترة الاستعمار.

تتفاوت درجة النمو الاقتصادي بين أقاليم القارة تبعاً لتوقيتات رحيل الاستعمار، حيث تعتبر منطقة الجنوب هي الأقل تكاملاً باستثناء جنوب إفريقيا.

توجد ثمانية تجمعات اقتصادية في القارة تقوم على الاقتصاد المناطقي، يعتمد كل تجمع منهل بالأساس على تشابه الاقتصاد وتقارب معدلات النمو وكذلك بهدف سد الفراغ الإقليمي لهذه التجمعات.

لا تزال هناك تجمعات قائمة منذ عهد الاستعمار مثل اتحاد شرق إفريقيا الذي هو في الأساس فكرة استعمارية تهدف إلى تحقيق التكامل بين كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا نظراً لتشابه البنية التحتية بين هذه الدول.

يعد حجم التجارة البينية بين الدول الإفريقية ضعيف جداً نظراً لخشية الدول من انخفاض الإيرادات الجمركية التي يفرضها الاتحاد أو التكتل على الدول الأعضاء.

تعاني أغلب الدول الإفريقية من عدم السيطرة على موارها رغم الاستقلال عن الدول الاستعمارية، إلا أن هذه الدول الاستعمارية لازالت لها السيادة على الدول الإفريقية وخاصة الفقيرة مثل دولة إفريقيا الوسطى.

بالنسبة للدور المصري في إفريقيا وكيفية الاستفادة من هذه التجمعات، ينحصر في النقاط التالية:

1. إقامة اتفاقيات تعاون اقتصادي ثنائي وخاصة مع دول شرق إفريقيا باعتبارها الأقرب اقتصادياً وثقافياً وجغرافياً لمصر.

2. تصحيح وإعادة صياغة الرؤية المصرية الثقافية والدينية تجاه الدول الإفريقية، والموقف السياسي ككل من أجل التعاون في حل القضايا الهامة على مستوى القارة، مثل التعاون في حل أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا.

3. عودة مصر للقيام بدورها القوي على المستوى الإفريقي خاصة في ظل التنافس السياسي القائم حالياً بين كل من مصر والجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى إثيوبيا.

4. تحمل مصر مسئولية دفع الدول الإفريقية نحو الحضارة الحديثة باعتبارها الأقرب إلى اقتصاد المعرفة وذلك من خلال المؤسسات القائمة وتشمل (مركز فض المنازعات الإفريقية بوزارة الخارجية، مركز تدريب قوات حفظ السلام، والوكالة الإفريقية للتنمية).

5.التنسيق مع السفارات المصرية بالدول الإفريقية للتعرف على احتياجاتها فيما يتعلق بالتدريب، والعمل على تصميم وتنفيذ برامج تدريبية تناسب احتياجات الدول والقيادات الإفريقية وذلك من خلال الأكاديمية الوطنية للتدريب.

6.وأخيراً تدريب القيادات المصرية بالدول الإفريقية وتثقيفهم للتعامل بشكل دبلوماسي مع هذه الدول في مختلف القضايا وتعزيز أطر التعاون بينها وبين هذه الدول في مختلف المجالات التنموية.

وبعد انتهاء العرض بدأت المداخلات من أعضاء الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي وضيوف سيمينار الثلاثاء من خارج المعهد والتي ركزت على النقاط التالية:

- ضرورة تحديد مفهوم الإقليم في إطار هذه التجمعات وذلك للحكم والتقييم على هذه التجمعات وجدواها من خلال مؤشرات التجارة بينها.
- كثير من التكتلات الإفريقية ترتبط بالتبعية مع المستعمر القديم مثل فرنسا وانجلترا والبرتغال وهولندا.
- التكتل الأقرب لمصر من حيث المكان والخلفية الاستعمارية هو تكتل جنوب شرق أفريقيا لذا يجب التكامل معه.
- يجب الاهتمام بدور مراكز الفكر والأبحاث المصرية في استخدام Mega Diplomacy والقوة الناعمة لحصول مصر علي مزيد من المكاسب علي الصعيد الخارجي في أفريقيا.
- من المهم تحليل شبكات القارة الإفريقية الاقتصادية والاجتماعية لمعرفة وصياغة السياسات المصرية المطلوبة للتكامل مع أفريقيا.
- يجب وضع نموذج فكري وتعريفات للمقصود من التكامل الاقتصادي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من التعريفات ورؤية مبتكرة بعد ذلك في التعامل مع أفريقيا.
- التحول في الفكر إلي الابتكار والتنظير والتفكير في التعقد والتخطيط.
- المشكلة الأساسية في قضية التكامل الاقليمي هي أنها بدأت كنوع من أنواع المحاكاة مع التكتل الاوروبي في تناسي اختلاف الهيكل الاقتصادي بين أفريقيا وأوروبا.
- التنوع بين الدول هو الأساس لنجاح التكامل بين هذه الدول لذا ففرص وجدوي التكامل تتمثل في اقتصاديات متنوعة بين دول التكامل.
- العلاقات بين الدول تبنى علي أساس المصالح وليس علي أساس الجوار واللغة والدين .
- القرن الإفريقي مهم للغاية فلا بد من أن تعمل مصر علي تحسين علاقتها مع دول القرن الإفريقي وبما يدعم ملف سد النهضة.
- سياسة الفعل ورد الفعل هي سياسة غير مجدية ولكن يجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة لمصر في افريقيا تحدد أهدافها وكيفية تحقيقها.
- للاعلام دور مهم للغاية في شرح السياسات التي تصاغ في الغرف المغلقة للجمهور.

- يجب عمل تقييم تنابعي لما تحصل عليه أي دولة من التكتلات المختلفة ولما تتحمله من تكاليف لمعرفة مدى الجدوى الاقتصادية من الدخول في هذا التكتل.
- مفهوم القوى الناعمة قد تغير عن الماضي وأصبح كيفية استخدام المصالح فلا وجود للعاطفة والحدود وغيرها.
- دور إسرائيل في أفريقيا يجب أخذه في الاعتبار بشدة من جانب صانعي السياسات.
- تم طرح سؤال عن ماهي آثار مشكلة سد النهضة على حركة التجارة بين الدول الإفريقية.
- لا بد من الاتجاه إلى المشروعات المشتركة وخاصة في التصنيع.
- تمت الإشارة إلى أهمية المشترك بين الشباب المصري والشباب الإفريقي.
- لا بد من وضع تصور واضح لكيفية التعامل مع إفريقيا في المستقبل.

وعقب المتحدثين ببعض الكلمات الختامية:

- ضرورة إعداد إستراتيجية قومية لعودة دور مصر الرائد في إفريقيا.
- مصر تحتاج لتغيير نظرتها للدول الافريقية والاهتمام بالتنسيق والمتابعة بين مختلف الجهات.
- من المهم وجود بوتقة واحدة فقط لصانع القرار لمنع التشتت.
- مصر في حاجة إلى استراتيجية معلنه في صورة آليات لدور كل وزارة.
- لا بد من وجود شراكة من أجل التنمية حتى تستطيع مصر أن تفيد وتستفيد.
- مصر لم تتخلى عن أفريقيا فمازالت المساعدات موجودة ومستمرة.